البطالة في الجزائر بين دور الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والوكالة الوطنية للقرض المصغر في الرفع من مستويات التشغيل دراسة إحصائية تقييمية خلال الفترة (1995-2017)

د. فضيلة بوطورة[1] د. نوفل سمايلي[2]

1- جامعة العربي التبسي- تبسة، fadila.boutora@univ-tebessa.dz

2- جامعة العربي التبسي- تبسة، nawfel.smaili@univ-tebessa.dz

تاريخ الإيداع: 2018/02/07 **تاريخ المراجعة:** 2020/02/05 **تاريخ القبول:** 2020/02/19

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مواجهة أزمة البطالة التي هي من بين أهم تحديات الدولة، مما دفعها إلى العمل على إيجاد سياسات كفيلة بتخفيف أو معالجة هذه الظاهرة، فاعتمدت سياسات تشغيل متنوعة تتماشى واحتياجات الشباب بحسب سنهم ومتطلباتهم، وبينت الدراسة مدى قدرة الهيئات الداعمة على التأثير في معدلات البطالة بشكل إيجابي حتى ولو بوتيرة منخفضة، وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر (2001-2017)، والتي سُجِّلَ خلالها تراجع محسوس في معدلات البطالة وزيادة فرص التشغيل.

الكلمات المفاتيح: بطالة، تشغيل، هيئات داعمة، معدل البطالة، برامج تنموية، استثمار.

Unemployment in Algeria between the Role of ANSEJ and ANGEM in Increasing Employment Levels
Statistical Evaluation Study During the Period (1995-2017)

Abstract

This Study aims to highlight the face of the unemployment crisis which is one of the most important State challenges, that led to the work to find policies to alleviate or address this phenomenon. The State adopted various employment policies that match the needs of young people according to their age and requirements, The study showed the extent of the ability of the supporting organisms to affect unemployment rates positively even at a low frequency. The study found that the economic reforms carried out by Algeria during the period between (2001-2017), which there was a significant decline in unemployment rates and increase employment opportunities.

Keywords: Unemployment, employment, supporting organisms, unemployment average, development programs, investment.

Le chômage en Algérie entre le rôle de l'ANSEJ et l'ANGEM dans l'augmentation des niveaux d'emploi
Étude évaluative statistique pendant la période (1995-2017)

Résumé

Le but de cette étude est de mettre en évidence la crise du chômage، qui représente l'un des défis les plus importants pour l'Etat, *ayant conduit au travail sur la création de politiques* pour atténuer ou traiter ce phénomène. L'Etat a adopté différentes politiques d'emploi qui *répondent aux besoins des jeunes en fonction de leur âge et de leurs exigences. L'étude montre la capacité des organismes de soutien à influer positivement, même à faible taux de chômage, L'étude a conclu que les réformes économiques menées par l'Algérie au cours des années (2001-2017),* au cours de laquelle l'Etat a enregistré une baisse significative des taux *de chômage et une augmentation considérable des opportunités d'emploi.*

Mots-clés: Chômage, emploi, organismes de soutien, taux de chômage, programmes de développement, investissement.

المؤلف المرسل: فضيلة بوطورة، fadila.boutora@univ-tebessa.dz

تمهيد

تتصدر قضية البطالة البرامج والسياسات الإنمائية، باعتبارها من أبرز المعضلات التي تعاني منها اقتصاديات دول العالم خاصة مع الأحداث والظروف التي تمر بها وما أسفرت عنه العولمة من أزمات اقتصادية وأخرى مالية، جعلت السلطات المعنية تتعامل مع البطالة كظاهرة تستحق البحث والتحليل والعلاج، حتى تتمكن من رسم سياسة ناجعة للتصدي لهذه الظاهرة التي باتت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات فأضحت تهتم بوضع سياسات التشغيل الملائمة والفعالة ليس للقضاء التام على البطالة وإنما للحد من تفاقمها. والجزائر وبعد الوفرة المالية التي عرفتها في بداية الألفية الثالثة، تم انتهاج سياسة تنموية توسعية، من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والمخطط الخماسي التي رصدت لهم مبالغ جد ضخمة، حيث ساهم هذا الجهد التنموي للدولة في إنعاش واقع الشغل بخلق مناصب شغل جد معتبرة ساهمت في التقليل من معدل البطالة الذي عرف انخفاضا معتبرا، وشرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل سيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها وذلك عبر برامج الاستثمارات العامة المنفذة والجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة (2001–2014)، حيث سعت الجزائر من خلال هذه البرامج إلى تحقيق أهداف عدة أهمها تحقيق نمو حقيقي ومستمر خارج قطاع المحروقات، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتقليص من البطالة بغية تحقيق التنمية الشاملة للبلاد، ويسمح بتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج. فأوجدت بذلك عدة هيئات ومؤسسات داعمة للتشغيل لكل الفئات القادرة على العمل من بينها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والوكالة الوطنية للقرض المصغر حيث تستهدف كل هيئة فئات معينة وقروض مختلفة.

1– إشكالية الدراسة: مما تقدم ذكره يمكن طرح سؤال الإشكالية الآتي: **ما هو دور الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ) والوكالة الوطنية للقرض المصغر(ANGEM) في دعم سياسة التشغيل في الجزائر والمساهمة في خفض معدلات البطالة؟**

2– أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من منطلق أن ظاهرة البطالة في الوقت الراهن ذات مكانة مهمة ومتميزة وكذلك في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه واتجاهاته، واستحواذ هذه الظاهرة على خطط السياسيين وأصحاب القرار في الوقت الراهن، إذ اهتم هؤلاء بالعمل على وضع الخطط والبرامج المدروسة لخفض نسب البطالة وتقليصها في مجتمعاتهم.

3– أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في ما يلي:

– إبراز دور الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب منذ نشأتها الى غاية نهاية سنة 2017 وكذلك حجم المشاريع الممنوحة وكذلك الوكالة الوطنية للقرض المصغر لنفس الفترة، بعد توضيح تطور معدلات البطالة في فترة الإصلاح المدعوم بالجزائر أي خلال الفترة (1995–2017).

– تحليل أهمية فئة الشباب من ذكور وإناث في استحداث مناصب عمل من خلال الدعم المقدم من الوكالتين بعيدا عن اختلاف المستويات التعليمية وبشروط تتماشى وظروف كل عاطل عن العمل يريد خلق قيمة مضافة في اقتصاد بلاده.

– تسليط الضوء حول الأهمية النسبية التي تكتسبها تلك الوكالات كهيئات داعمة لسياسة التشغيل في الجزائر.

4– منهج الدراسة: نظرا لطبيعة موضوع البحث ومحاولة للوصول إلى كافة تطلعاته، تم الاعتماد على منهج الإحصاء الاستدلالي بالاستعانة بمختلف الإحصائيات للفترة (1995–2017) أو حتى معطيات البطالة إلى غاية

نهاية سنة 2017، إضافة إلى استخدام بعض الأدوات كالجداول والأشكال البيانية والاعتماد كذلك على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حسب الحاجة البحثية لمعرفة دور الهيئات المدروسة في استحداث مناصب العمل وخفض معدل البطالة في الجزائر.

5- خطة الدراسة: للإجابة على هذه الإشكالية تم التطرق إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2017).

المحور الثاني: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **(ANSEJ)** في الرفع من مستويات التشغيل.

المحور الثالث: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **(ANGEM)** في استحداث مناصب الشغل وتخفيض البطالة.

المحور الأول: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)

أولا- البطالة: تعرف البطالة على أنها عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عن العمل بشكل جدي[1]، وأما بالنسبة لمنظمة العمل الدولية فقد عرفت البطال على أنه كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى[2]. وهي أيضا الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل استخداما كاملا، مع وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدونه، أي أنهم لا يشاركون في عملية الإنتاج ومن ثم يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية المجتمع كما كان يمكن الوصول إليه[3].

ثانيا- تطور معدل البطالة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية (1995-2004)

عرفت الفترة (1995-2004) في الجزائر بفترة الإصلاحات المدعومة لأنها تتم تحت إشراف المنظمات النقدية والمالية الدولية ولقد أحدثت هذه البرامج ردات فعل اجتماعية قاسية تمثلت أساسا في تقليص دور الدولة كمصدر لاستيعاب اليد العاملة مما أدى إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل بصورة متزايدة بالإضافة إلى تسببها في عمليات التسريح الجماعي نتيجة الخصخصة. فدخلت الجزائر في عمليات التعديل الهيكلي تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير سنة 1994، والتي تقوم أساسا على الانكماش في الإنفاق الحكومي وذلك بخصخصة المؤسسات العمومية وتسريح أعداد كبيرة من العمال، حيث سرح أكثر من 500 ألف عامل وأغلقت أكثر من 1000 مؤسسة عمومية بين سنتي (1994-1998)[4]. وفي أواخر الثمانينيات وحتى بداية التسعينات تغيرت البيئة الاقتصادية الخارجية ما أثر بدوره سلبا على الوضعية الداخلية للجزائر حيث ظهر:

- اختلال توازن المدفوعات نتيجة للانخفاض الكبير لأسعار المحروقات.
- تضخم الديون الخارجية وارتفاع معدلات خدمة الدين التي بلغت (86%) سنة 1993.
- نشوب أزمة مديونية وما ترتب عنها من آثار سلبية على السياسة العامة للتنمية الاقتصادية وفي مقدمتها التقليص من قدرة الدولة على تمويل استثمارات جديدة، مما أدى إلى انخفاض معدل النمو الذي بلغ (2%) نهاية 1993.[5]
- اختلال في التوازنات الداخلية والخارجية وتسجيل معدلات عالية من التضخم.
- ارتفاع معدلات البطالة، الشيء الذي تسبب في نشوب توترات اجتماعية وسياسية حادة.

كل هذه المشاكل قادت الجزائر إلى الاستنجاد بصندوق النقد والبنك الدوليين والرضوخ إلى شروطهما حيث تم إبرام اتفاقيتين في إطار ما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)، وعلى إثر هذه الاتفاقيات تحصلت

الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة وإعادة جدولة لديونها الخارجية[6]. وسمح برنامج التعديل الهيكلي بعد مرور 4 سنوات من تطبيقه على استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية، ولكنها من جانب آخر أسفرت على أوضاع متدهورة في سوق العمل أدت إلى زيادة معدلات البطالة، والجدول رقم (01) يوضح تطور معدلات البطالة ومؤشراتها في الجزائر خلال الفترة (1995-2004).

الجدول رقم (01): تطور معدلات البطالة ومؤشراتها خلال الفترة (1995-2004)

السنة	(PI)عدد السكان الإجمالي	(PA)القوى العاملة	(PO)الأفراد العاملون	(TE%)معدل العمالة	(TC%)معدل البطالة
1995	28060000	7561000	5436000	71.89	28.1
1996	28566000	7811000	5625000	72.01	28.3
1997	29045000	8072000	5815000	72.03	29.2
1998	29507000	8326000	5993000	71.97	28.02
1999	29965000	8589000	6081000	70.79	29.25
2000	30416000	8153000	5723000	70.19	28.71
2001	30879000	8568000	6228000	72.68	27.3
2002	31407000	8625000	6417000	74.40	25.93
2003	31795500	8762000	6685000	76.29	23.7
2004	32080000	9470000	7798000	82.28	17.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

يتبين من الجدول رقم (01) أن معدل البطالة لم ينخفض فقد كان (24.4%) سنة 1994، وانتقل إلى (28.1%) سنة 1995 واستمر بالارتفاع وبشكل مستمر إلى غاية سنة 2000 حيث وصل إلى (28.44%)، وهي معدلات لم تشهدها الجزائر إلا في الفترة الاستعمارية، ويرجع ارتفاع معدلات البطالة إلى مجموعة من العوامل منها ما كان مرتبطا بالظروف الداخلية السابقة كارتفاع حجم الفئة النشيطة والزيادة السكانية وضعف سياسة التكوين والتعليم وعدم ملاءَمتها لمتطلبات سوق العمل وغياب الاستثمارات الجديدة، ومنها ما هي مرتبطة بظروف خارجية نتجت أساسا عن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وما حملته من نتائج سلبية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من إعادة هيكلة وخوصصة. كما يتبين كذلك أن معدل البطالة قد بدأ يشهد انخفاضا طفيفا، حيث كان (27.3%) سنة 2001 ووصل إلى (17.7%) في سنة 2004، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضع الأمني وتحسن الوضعية الاقتصادية نتيجة الارتفاع في أسعار النفط، حيث عاد الازدهار الاقتصادي ابتداء من سنة 2001 وذلك بعد سنوات متتالية من الضعف واستمر هذا النمو ليتدعم أكثر فأكثر سنة 2004، حيث شهدت هذه المرحلة ما يلي[7]:

- ارتفاع معدلات النمو، حيث انتقلت من (2.4%) سنة 2001 إلى (5.8%) سنة 2005، بفعل ارتفاع أسعار البترول الذي انتقل من (40) دولار سنة 2004 إلى (60) دولار سنة 2005.
- تحسن ملحوظ في معدل التضخم الذي لم يتعد متوسطه (3.12%) بين سنتي 1999 وسنة 2005.
- الانخفاض المستمر للديون الخارجية التي انتقلت من (28.3) مليار دولار سنة 1999، إلى (17.8) مليار دولار سنة 2005.

كل هذه المؤشرات كانت في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي امتدت فترته من 2001 إلى 2004، والذي خصص له (522) مليار دج والهادف إلى إعادة تنشيط الطلب الكلي وترقية الأنشطة التي بإمكانها تحقيق ثروة واستحداث مناصب شغل، وقد أسفر عن حجم كبير من الاستثمارات التي وجدت مصدر تمويلها من خلال الرخاء المالي الناتج عن ارتفاع الجباية البترولية بـ (200.7) مليار دج، وكذا النمو الإيجابي لميزان المدفوعات الذي قدر بنحو (12) مليون دولار[8]. كذلك نلاحظ أن معدل العمالة (TE) شهد تحسنا ملحوظا في هذه الفترة فبعدما كان (71.89%) سنة 1995 زاد إلى (82.34%) سنة 2004، وهذا يدل على أن الدولة الجزائرية أو الاقتصاد الوطني قادر على استخدام اليد العاملة الموجودة فيه، وبالتالي هذا المعدل مؤشر على حسن الاستغلال والتحكم في الموارد البشرية المتاحة للدولة.

ومما سبق يمكن **تقسيم هذه الفترة في حد ذاتها** إلى مرحلتين: فترة من سنة (1995-2000)، والتي عرفت استمرار التدهور في المؤشرات الكلية نتيجة الآثار التي بقيت تلاحق الجزائر جراء الأزمة البترولية من جهة ومن جهة أخرى جملة الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وكذلك تدهور الوضع الأمني وارتفاع كبير في معدلات البطالة، وأما المرحلة الثانية فالفترة من سنة (2001-2004)، والتي عرفت انخفاضا طفيفا في معدلات البطالة سمح برنامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططي الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين، حيث تم استخدام الإنفاق الحكومي لتفعيل الطلب الكلي بهدف إحداث فرص العمل وزيادة النمو الاقتصادي. وإن حرص الحكومة على تصحيح الآثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي على سوق العمل وإدماج الشباب جعلها تركز اهتمامها ودعمها الكامل لأجهزة الشغل التي أنشِئَت خصيصا لتحسين وتنظيم سوق العمل وامتصاص البطالة، ببرنامج إنعاش الاستثمار التي توجه أساسا إلى دعم إنشاء مناصب عمل للشباب، بما في ذلك مساعدة الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم والحصيلة كانت انخفاض معدل البطالة[9].

ثانيا- تطور معدل البطالة في الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية للفترة (2005-2017)

شهدت الفترة ما بعد سنة 2005 إلى هذا الوقت تحسنا في الأوضاع الاقتصادية، ويعود ذلك أساسا إلى الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته البلاد بحيث تم تسجيل معدلات نمو لا بأس بها وتوافر احتياطيات صرف هامة وتحكم في معدلات التضخم ولا ننسى تسديد كل الديون الخارجية، بالإضافة إلى عودة السلم والاستقرار واستكمال المسيرة التنموية بالشروع في برامج استثمارية عمومية وخاصة.

لقد تمكن برنامج الإنعاش الاقتصادي من تغيير سوق العمل، فمجمل المخصصات المالية له وجهت لإنعاش القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل حيث تم خلاله تقليص معدل البطالة الذي انخفض إلى (10.6%) سنة 2014، وبلغت البطالة في سبتمبر 2015 معدل 11.2% مقابل 10.6% في نفس الفترة من العام 2014، من مجموع عدد سكان المشتغلين البالغ عددهم 10.595 مليون نسمة من بين إجمالي يد عاملة نشطة مقدرة بـ11.932 مليون شخص، ما يعني أن عدد البطالين في الجزائر بحسب أرقام الديوان والمنهجية المنتهجة يبلغ عددهم 1.337 مليون بطال. وبلغت البطالة في أوساط الشباب بين 16 و24 سنة 29.9% عند نفس الفترة، مقابل 25.2% في سبتمبر 2014 و31.1% في سبتمبر 2005. وارتفعت نسبة البطالة بالجزائر خلال سنة 2017 لتصل إلى نسبة 11.7%، مقارنة بشهر سبتمبر 2016 عندما كانت في حدود 10.5%. وبالتالي فإن عدد السكان الجزائريين البطالين هو 1.508 مليون شخص، أي مع تسجيل ارتفاع يقدر بـ 1.8% مقارنة بشهر

سبتمبر 2016. كما ارتفعت نسبة البطالة لدى الأشخاص الذين لا يملكون مؤهلات مهنية لتصل إلى 10.1% في أبريل 2017 مقابل 7.7% في سبتمبر 2016. بينما قفزت النسبة لدى ذوي الشهادات من خريجي التكوين المهني من 13% إلى 14.8% خلال فترتي المقارنة. وعلى العكس من ذلك، انخفضت نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية بشكل طفيف، حيث انتقلت من17.7% في سبتمبر 2016 إلى 17.6% في 2017 ما يمثل انخفاضا بـ 0.1 نقطة ولاحظ الديوان في تقريره، أن انخفاض حجم التشغيل بين سبتمبر 2016 وديسمبر 2017 مس قطاع البناء والأشغال العمومية ما يمثل تراجعا سلبيا قدره 91.000 شخص إلى جانب قطاع التجارة والخدمات والإدارة العمومية، وهو انخفاض سلبي يقدر بـ 84.000 شخص. وبالمقابل تم تسجيل ارتفاع إيجابي في قطاع الفلاحة (63.000) والصناعة (36.000) مقارنة بم تم تسجيله في سبتمبر 2016. والجدول رقم (02) يوضح تطور معدلات البطالة ومؤشراتها خلال الفترة (2005-2017).

الجدول رقم (02): تطور معدلات البطالة ومؤشراتها خلال الفترة (2005- أفريل2017)

السنة	(PA)القوى العاملة	(PO)الأفراد العاملون	(TC%)معدل البطالة
2005	9493000	8044000	15.3
2006	10110000	8869000	12.3
2007	9969000	8594000	13.8
2008	10315000	9145000	11.3
2009	10544000	9472000	10.2
2010	10812000	9735000	10.0
2011	10661000	9599000	10.0
2012	11423000	10170000	11.0
2013	11964000	10788000	9.8
2014	11453000	10239000	10.6
2015	11932000	10594000	11.2
2016	12117000	10845000	10.5
2017	12298000	10859000	11.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

نلاحظ ومن خلال الجدول رقم (02) أن معدلات البطالة شهدت انخفاضا ملحوظا بخمس درجات كاملة حيث كان (15.3%) سنة 2005، انخفض إلى (10.6%) سنة 2014، وهذه النتائج تعد جيدة مقارنة بالفترتين السابقتين. وتعود النتائج الإيجابية المسجلة في مجال خلق مناصب العمل وتقليص البطالة خلال الفترة (2005-2014)، للأثر البالغ لارتفاع أسعار النفط على تحسين الوضع الاقتصادي، وكذلك تحسن الوضعية الأمنية للبلاد، التي ساعدت على الاستقرار السياسي وتحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وقد ساهمت فيه بقدر كبير المجهودات المعتبرة التي بذلتها الدولة عن طريق مجموعة من الأجهزة لتشغيل الشباب من جهة (الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، ومن جهة أخرى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة للتكفل بالعمال الذين تم تسريحهم من مناصب شغلهم، وأجهزة التشغيل المؤقت وكذلك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، وذلك تماشيا مع الإصلاحات[10]. ومما سبق يمكن القول إن النتائج المعتبرة التي

سجلت في مجال التشغيل وتوفير مناصب العمل وتقليص نسبة البطالة تعود إلى الأوضاع الاقتصادية المريحة للفترة **(2005-2014)** بالإضافة إلى عوامل أخرى أهمها:

- تطبيق برامج تنموية تم إقرارها في مختلف قطاعات النشاط.
- آثار التدابير العمومية لترقية الشغل واستحداث النشاطات (إستراتيجية ترقية الشغل ومحاربة البطالة).

ففي تقرير عن منظمة العمل الدولية ذكرت أن الجزائر بفضل سياستها في التشغيل بصفة عامة ودمج الشباب في العمل يجب وضع تجربتها في خانة التجارب الرائدة حيث قلصت في الآونة الأخيرة نسبة البطالة لتصل 10.5% في سنة 2016 بعدما كانت 30% في سنوات سابقة[11]، وذلك في إطار البرامج التنموية منها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009) وبرنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014)، وقد انجر عن هذه البرامج زيادة فرص الشغل سواء الدائمة أو المؤقتة وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، ولكن يبقى أثر تطبيق هذه البرامج على تحسين معدلات النمو الاقتصادي، ومنها على زيادة معدلات فرص التشغيل ضئيلا ومحدودا، بالمقارنة مع الموارد المالية المخصصة التي تم إنفاقها، ويرجع السبب إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي مع التغيرات في الطلب الكلي نتيجة التوسع في الإنفاق العام.

وأما الفترة **(2014-2017)** فالتقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية، كان قد ذكر أن نسبة البطالة في الجزائر عام 2014 بلغت 9.7%، ويتوقع أن تصل إلى 9.2% عام 2018. وحسب التقرير فإن البطالة لم تتراجع خلال 18عاما سوى 1% ويعزو ذلك لفشل الإصلاحات الاقتصادية وعجزها عن خلق مناصب عمل. ولكن في الواقع في عام 2000 كانت البطالة 29.8% وتراجعت في عام 2014 إلى 9.8%، وهذا نتيجة للجهود الجبارة التي قامت بها الحكومة لتقليص البطالة، مستخدمة ثلاث آليات: تشغيل الشباب، والتأمين على البطالة، وتقديم القروض للمؤسسات الصغيرة. ومع ذلك يعاني الاقتصاد الجزائري من خلل بين القطاعات، فالزراعة ما زالت تشكل 4% فقط من الناتج المحلي الإجمالي لذا دعا الخبراء في الندوة إلى تنظيم القطاعات بما يوفر مناصب عمل. واعتبر أن مساحة الأراضي التي تصل إلى 96% غير المستخدمة في الزراعة هي حل ناجع لامتصاص البطالة، إلى جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقدرتها على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل، وهذا يحتاج إلى إستراتيجية لتنظم الاقتصاد، من حيث الرقابة والمتابعة للمؤسسات لضمان نجاحها. واستقطاب الكفاءات لتعمل في مؤسسات القطاع الخاص من جهة، وتطوير النسيج الصناعي من جهة أخرى. حيث إن الجزائر فيها أكثر من مليون وخمسين ألف سجل تجاري، يمكن تقدير نحو 400 ألف سجل للمؤسسات المتوسطة، لكن المشكلة في عدم مطابقة تلك المؤسسات للمعايير الدولية. والقانون يفرض على المؤسسة المتوسطة أن تضمن 250 منصب عمل على الأقل، لكن القطاع الخاص يسعى للربح السريع فيقلص عدد العمال، وبالتالي لا تساهم هذه المؤسسات بشكل فعال في امتصاص البطالة[12].

الجدول رقم (03): ملخص عن القوى العاملة في الجزائر حتى أفريل 2017

الوحدة: مليون فرد

البيان	حضري			ريفي			المجموع		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
الأفراد العاملون	**5701**	**1547**	**7248**	**3063**	**459**	**3521**	**8764**	**2005**	**10769**
أرباب العمل	1673	305	1977	962	138	1099	2634	442	3076
الموظفين الدائمين	2317	840	3157	967	165	1133	3284	1005	4290

الموظفين المؤقتين	1644	392	2035	1063	125	1188	2706	517	3224
مقدمي الرعاية	67	11	78	71	30	101	138	41	179
الأفراد العاطلين	**707**	**396**	**1103**	**283**	**122**	**405**	**989**	**518**	**1508**
القوى العاملة	**6407**	**1943**	**8351**	**3346**	**580**	**3926**	**9753**	**2524**	**12277**
معدل البطالة %	**11.0**	**20.4**	**13.2**	**8.5**	**21.0**	**10.3**	**10.1**	**20.5**	**12.3**
معدل العمالة %	**64.3**	**19.5**	**41.9**	**70.2**	**12.8**	**42.2**	**66.3**	**17.4**	**42.0**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال شهر سبتمبر 2014، رقم 683، على الرابط http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnee_Stat_Emploi_Septembre_2014_Bonne.pdf

يتبين من الجدول رقم (03) أن العمالة ترتكز بشكل كبير في المناطق الحضرية حيث كانت نسبتها (41.9%)، ولقد بلغت (42.2%) في المناطق الريفية، هذا فيما يخص التوزيع حسب المنطقة الجغرافية، أما فيما يخص التوزيع حسب نوع الجنس فالذكور تستحوذ على حصة الأسد من اليد العاملة المشتغلة، حيث بلغت (64.7%) في المناطق الحضرية و(64.3%) في المناطق الريفية، بينما بلغت نسبة الإناث (19.5%) في المناطق الحضرية و(12.8%) في المناطق الريفية، ومن خلال الجدول أيضا يمكن القول إن الجزائر لم تعد تشهد اختلالا في توزيع العمالة بين المناطق الحضرية والريفية فالنسب تقريبا نفسها بالمجموع بين الإناث والذكور.

كذلك نلاحظ أن عدد الموظفين المؤقتين قد بلغ (3.224) مليون موظف أي بما يعادل (29.93%) من مجموع الأفراد العاملين، بينما بلغ عدد الموظفين الدائمين (4.290) مليون موظف أي بما يعادل (39.83%) من مجموع الأفراد العاملين، وهذا ما يفسر بأن الجزائر حتى لو استطاعت في فترات سابقة أن تخفض من حجم البطالة إلا أن حجم الموظفين المؤقتين كان قريبا من عدد الموظفين الدائمين وهو ما يعرف بالبطالة المقنعة، أي أن الجزائر أو سوق العمل في الجزائر انقسم بين الوظائف الدائمة وعقود التشغيل الوقتية مما يعطي ميزة الهشاشة خلال فترات انتهاء عقود التشغيل غير الدائمة، ففي حالة تغير الهيئة الداخلية والخارجية الموظفة لهؤلاء غير الدائمين سيتم تسريحهم، مما سيؤدي إلى ارتفاع البطالة وإحداث أزمة شغل حادة في الوطن، فالحكومة الجزائرية إذن تكون قد لجأت للاستعانة بإيجابيات التوظيف غير الدائم (المؤقت) متناسية سلبياته المتعددة. حيث إن الاقتصاد الوطني المعتمد على صادراته من النفط أكثر من أي قطاع آخر فصادرات المحروقات قد تراجعت في 2015 بنسبة 40.76%، وانخفضت مداخيل النفط بما قيمته 24.5 مليار دولار، بعد أن تقلصت من 60.30 مليار دولار سنة 2014، إلى 35.72 مليار دولار. وهذا ما أدى إلى تسارع الحكومة في خطوات التقشف التي سترمي بظلالها على معدلات البطالة لا محالة في انتظار نجاح الاستراتيجيات المطروحة للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وخلق مناصب شغل جديدة تتلاءم مع النمو[13].

ويذكر أن السكان الناشطين (أو قوة العمل) هم مجموع الأشخاص الذين بلغوا سن العمل والذين يتواجدون في سوق الشغل سواء كانوا عاملين أو بطالين. ونتج هذا التغير في عدد السكان الناشطين عن ارتفاع أكثر أهمية في حجم السكان المشتغلين (أي الحاصلين على عمل) برصيد إيجابي بلغ 89.000 يرافقه انخفاض حجم السكان الباحثين عن العمل خلال نفس الفترة (انخفاض بـ 68.000 شخص). وقدر عدد السكان العاملين في سبتمبر 2017 بـ 10.858 مليون شخص (مقابل 10.769 مليون شخص في أفريل 2017 و10.845 مليون شخص في سبتمبر 2016) مقابل 10.859 مليون شخص في ديسمبر 2017. وتكشف معطيات المركز من جهة أخرى عن ارتفاع أكبر في اليد العاملة عند الرجال مقارنة بأفريل 2017 برصيد إيجابي بـ 129.000 شخص في

حين سجلت اليد العاملة النسوية تراجعا طفيفا بـ 40.000 منصب. كما اظهر تحقيق المركز ارتفاعا في حجم الشغل الذاتي (أرباب العمل والأحرار) مقارنة بأفريل 2017 برصيد إيجابي قدره 160.000 منصب. لكن عدد الأجراء الدائمين تراجع إلى 102.000 أجير في حين سجل حجم الأجراء غير الدائمين استقرارا[14]. ورأى خبراء اقتصاديون جزائريون أن الأرقام التي قدمتها الحكومة بشأن نسب البطالة في البلاد لا تعكس الأبعاد الحقيقية للمشكلة التي تفاقمت في الفترة الأخيرة مع اتجاه الدولة إلى خفض الإنفاق العام بسبب انكماش عائدات النفط والغاز[15]. فالتقارير الحكومية تحتسب فقط العاطلين عن العمل الذين يتقدمون إلى مكاتب التشغيل لتسجيل أنفسهم، بالإضافة إلى أنها لا تحتسب الأشخاص الذين تجاوز سنهم الأربعين عاما من الذين لا يملكون وظائف ثابتة. فهناك قطاعات معتبرة من الناس لم يسجلوا أنفسهم، مما يعني أن نسبة البطالة أعلى بكثير مما هو مصرح به، وتصل حسب تقديره إلى نحو 20%. ويرى المختصون أن أسباب ارتفاع نسبة البطالة تعود إلى "ضعف القطاع العام وجور القطاع الخاص الذي لم يتجاوب مع القوانين التي تحمي العمال"، بالإضافة إلى طغيان العقود المؤقتة عكس ما كانت عليه الأوضاع في مراحل سابقة. وتعتبر السياسات الحكومية فاشلة لأنها تعتمد على علاج البطالة بشكل مؤقت من خلال ما يسمى عقود ما قبل التشغيل، وكذلك منح قروض صغيرة للشباب، تعثر كثير منهم في سدادها، وأن هذه الحلول غرضها "التخفيف من الضغط الاجتماعي". في حين هناك من يؤكد على أن أرقام الديوان الوطني للإحصاء جاءت وفق المعايير الدولية، لأن العاطل الذي لا يطلب الشغل لا يتم احتسابه، مع انتشار ظاهرة رفض العاطلين عروض العمل في قطاعات البناء والزراعة بالجزائر، وأيضا لا يمكن للوظيفة العمومية استيعاب طلبات الشغل المتزايدة[16].

ويشير الشكل رقم (01) إلى حوصلة معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1985-2017).

الشكل رقم (01): تطور معدل البطالة خلال الفترة (1985-2017)

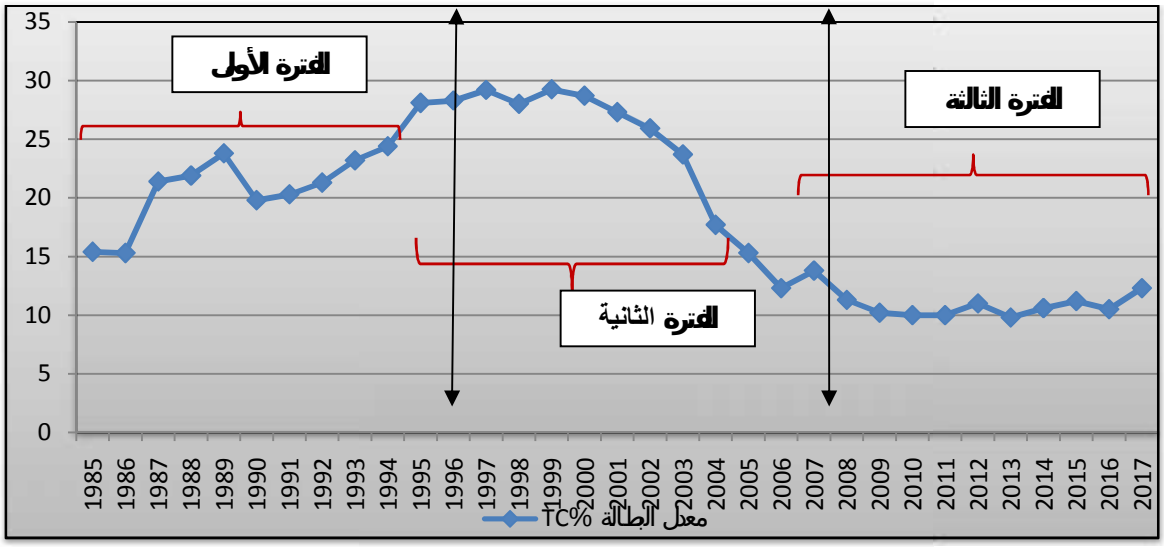

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجداول رقم (01، 02، 03).

المحور الثاني: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) في الرفع من مستويات التشغيل

أولا- التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

1- نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي وكالة تقوم بدعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96

المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 213/98 المؤرخ في 03 جويلية 1998، وطبقا لهذا المرسوم تم إنشاء هيئة ذات طابع خاص تعرف باسم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها[17]، والذي تم تعديله بالمرسوم التنفيذي رقم 288/03 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003.

والوكالة هي جهاز يخضع لقرارات وزارية تساهم في رفع المستوى الاقتصادي وتنمية البلاد، من خلال الحد من البطالة بدمج فعاليات المجتمع والاستفادة من طاقات الشباب، بحيث تساعد في دفع وتنمية الاستثمار وإيجاد نوع من العمل الجماعي والفردي عن طريق توطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية من أجل إتمام الإطار المالي وتطبيق خطة التمويل[18].

2- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تنحصر مهام هذه الوكالة فيما يلي[19] تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب أصحاب المشاريع، تكلف بإنجاز قوائم دراسة الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة لحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية. تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الأغلفة المالية التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها، تبلغ الشباب ذوي المشروعات بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدة عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات، إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية المختلفة في إطار التركيب المالي للمشروعات، وتطبيق خطط التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها ومحاولة حل مختلف المشاكل التي تواجهها، تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية هدفها إنجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع، تكلف بإنجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة، تعليم الشباب أصحاب المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير بالاعتماد على برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية، وذلك بالاستعانة بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.

ثانيا- أشكال الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة: تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عدة صيغ تتلاءم واحتياجات كل طالب تمويل، وتضع لذلك بعض الشروط وعليه:

1- شروط الاستفادة من الدعم المقدم من قبل الوكالة: يستفيد من إعانة الوكالة والتي تمنح مرة واحدة عند انطلاق المشروع، صاحب المشروع الذي يستوفي الشروط التالية: أن يتراوح عمر الشاب بين 19 و35 سنة، ويمكن رفع سن مسير المقاولة إلى 40 سنة كحد أقصى، أن يكون ذا تأهيل مهني و/أو ذا كفاءة معرفية معترفا بها، أن لا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة، أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة، أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل[20].

أما فيما يتعلق بالقرض البنكي فالشروط كما يلي:[21] طلبات التمويل البنكية يدرسها النظام البنكي وفق القواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض، يجب على الشاب صاحب المشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض ودفع اشتراكاته فيه، لا يبلغ أو يطبق قرار منح مختلف أشكال الإعانة المقدمة من قبل الوكالة إلا بعد موافقة البنوك والمؤسسات المالية على منح القرض.

2- صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة: توجد صيغتان للتمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهما:

أ- **التمويل الثنائي:** يتكون رأس المال المشروع من المساهمة المالية الشخصية للشاب أو الشباب أصحاب المشاريع، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة.

ب- **التمويل الثلاثي:** ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة وقرض بنكي تتحمل الوكالة جزءا من فوائده، ويتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط وموطنه، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة.

3- الإعانات المالية والامتيازات الجبائية للوكالة: تمنح الإعانات المالية والامتيازات الجبائية على مرحلتين:[22]

3-1- مرحلة الإنجاز: بالإضافة إلى صيغ التمويل السابقة تقوم الوكالة بمنح ثلاث قروض بدون فائدة للشباب أصحاب المشاريع متمثلة في ما يلي:حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترصيص وكهرباء العمارات والتدفئة والتكييف والزجاجة ودهن العمارات وميكانيك السيارات، والتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة، وقرض لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية ومساعدي القضاة والخبراء والمحاسبين، وللتخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي في إطار التمويل تدفع الوكالة جزءا من الفوائد البنكية ويتغير مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط.

أما عن الامتيازات الجبائية فتتمثل في ما يلي:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز مشاريع الاستثمار.
- تطبيق معدل منخفض نسبته (5%) من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل المنشأة للمؤسسات المصغرة.

3-2- مرحلة الاستغلال: وتتمثل هذه الامتيازات في ما يلي:

- امتيازات جبائية ممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة ثلاث سنوات بداية من انطلاق النشاط أو سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، وتمتد فترة الإعفاء لمدة سنتين عندما يتعهد الشاب المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات وعلى الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاط المؤسسات المصغرة.
- الإعفاء من النشاطات المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية.

ثالثا- تقييم نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة (1995-2016): تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتقديم كافة الخدمات المالية وغير المالية (النصح والإرشاد والمتابعة...) للأفراد أصحاب المشاريع، والتي تساهم في رفع المستوى الاقتصادي وتنمية البلاد، من خلال الحد من البطالة بدمج فعاليات المجتمع والاستفادة من طاقات الشباب الذين يتقدمون إليها.

1- إحصائيات تطور الهيكل المالي للتمويل المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومناصب الشغل المستحدثة: منذ انطلاق نشاطها سنة 1997 حققت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب العديد من الإنجازات سواء من حيث عدد المشاريع الممولة أو من حيث توزيع هذه القروض على مجموعة من القطاعات.

الجدول رقم (04): تطور التمويل المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

(الوحدة دج)

السنة	عدد المشاريع الممولة	قيمة الاستثمار	مناصب العمل المستحدثة
1997	69	130011	131899
1998	7210	12349250	
1999	14725	23995937	
2000	10359	120652136	
2001	7279	9602019	
2002	7087	11724608	
2003	5664	9489341	14771
2004	6691	145582112	19077
2005	10549	27952670	30376
2006	8645	24342910	24500
*2007	8102	23592450	22685
2008	10634	30662989	31418
2009	20848	62947002	57812
2010	22641	69821335	60132
2011	42832	137285691	92682
2012	65812	213741760	129203
**2013	43039	158019392	96233
2014	40856	157298346523	93140
2015	23676	947434506348	51570
2016	11262	209231943652	22766
المجموع	367980	1.156.666.450.000	878264

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي للوكالة www.ansej.dz

يتبين من الجدول رقم (04) زيادة تدريجية في عدد المشاريع الممولة حتى سنة 1999، وذلك راجع إلى حداثة الجهاز وإقبال البنوك على التمويل (المشاريع الصغيرة) كتجربة أولى مدفوعة بالتوجيهات الحكومية في هذا المجال، وبعد هذه الفترة بدأ عدد المشاريع الممولة في التناقص حتى سنة 2004، وبعد ذلك رجع التزايد التدريجي لعدد المشاريع الممولة نتيجة الديناميكية الجديدة التي أحدثتها التعديلات على الجهاز والتي من ضمنها إتاحة الفرصة للمؤسسات المصغرة المنشأة مسبقا من توسيع نشاطها أو تجديد عتادها، أما بالنسبة إلى قيمة الاستثمارات والتي وصلت مجموع قيمة التمويل في نهاية 2013 إلى 995.891.613 ألف دج منذ بداية نشاط الوكالة، فمقسم كما يلي: (1.65%) مساهمة شخصية ونسبة (26.06%) مساهمة الوكالة، أما المساهمة البنكية فوصلت إلى (67.42%) من قيمة الاستثمار، وهذا راجع إلى أن الوكالة أصلا أنشِئت من أجل المساعد في دفع وتنمية

الاستثمار وإيجاد نوع من العمل الجماعي والفردي عن طريق توطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية من أجل إتمام الإطار المالي وتطبيق خطة التمويل. وفي نهاية 2016 وصلت قيمة التمويلات إلى 1.156.666.450.000 دج منذ بداية نشاط الوكالة، مما ساعد على خلق 878264 منصب عمل في الجزائر.

وتؤكد النتائج المبينة في الجدول أعلاه التوجهات الجديدة للمخطط من حيث الأنشطة التي سيتم تمويلها وتتمثل في:

– ارتفعت حصة قطاع الزراعة من 26٪ في عام 2014 إلى 29٪ في عام 2015 وإلى 31٪ في عام 2016 وهذا أفضل للاقتصاد الوطني في ما يتعلق بسياسة التنويع الاقتصادي المزمع السعي فيها للخروج من أزمة أسعار النفط ومخزونه أيضا.

– ارتفعت حصة البنك من 12٪ في 2014 إلى 16٪ في 2015 و15٪ في 2016 وهذا ما يساعد على توظيف البنوك لسيولتها.

– ارتفعت حصة الصناعة والصيانة من 16٪ في 2014 إلى 21٪ في 2015 و24٪ في 2016 وهي نسبة منخفضة ولكن يمكن تطويرها من خلال توعية الشباب المقترض لأهمية هذا القطاع ودوره في تطوير الاقتصاد ككل وفي زيادة عدد مناصب الشغل.

– ارتفعت نسبة المهن الحرة من 4٪ في عام 2014 إلى 5٪ في عام 2015 وإلى 6٪ في عام 2016 وهي نسب محتشمة وضئيلة.

– بالنسبة لقطاع الخدمات الذي أصبح متشبعا في ما يتعلق بتمويله من قبل الوكالة فأصبحت ترفض تمويله وتوجه الشباب إلى القطاعات الأخرى، ومعدل التمويل فيه كان آخذا في الانخفاض بشكل حاد، من 32٪ في عام 2014 إلى 21٪ في عام 2016.

– أدى تشجيع إنشاء مشاريع مبتكرة ذات جودة عالية وتوليد قيمة مضافة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشاريع المبتدئة) من خلال دعم محدد مخصص لخريجي الجامعات، إلى زيادة حصة المشاريع الممولة في هذا القطاع من 2٪ في 2014، إلى 3٪ في 2015 و6٪ في 2016. وهو ما يجب استثماره كنواة حقيقية لتغيير اقتصادي حقيقي في الجزائر فلا تبقى مجرد مبادرات فردية معرضة لخطر الزوال ويبلغ عدد الوظائف التي ولدتها المشاريع الممولة منذ إنشائها 878.264 وظيفة. فخلال الفترة (**2014–2016**)، تم إنشاء 167476 فرصة عمل من خلال المشاريع الممولة، أي 20٪ من إجمالي الوظائف التي وفرتها الوكالة منذ إنشائها.

2– توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: يبين الجدول رقم (10) توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية 31 ديسمبر 2013:

الجدول رقم (05): توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

القطاعات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
الزراعة والصيد البحري	10668	814	1476	2222	3686	6705	8225	5106	3838	1672	55159
الحرف	13380	1881	3455	3264	3559	5438	4900	10487	6862	3479	52077
الصناعات الصغيرة	4013	933	2078	2794	3672	4375	4347	6614	4913	2720	24547
البناء والأشغال العمومية	6333	1247	1685	1542	2118	3301	3333	4255	2170	320	32284
الخدمات	51986	5759	12163	12819	29797	45993	22234	1450	1205	716	153113
المجموع	86380	10634	20848	22641	42832	65812	43039	40856	23676	11262	367980

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي للوكالة www.ansej.dz

يظهر من الجدول رقم (05) أن قطاع الخدمات (نقل المسافرين، نقل البضائع...) هو القطاع الأول من حيث عدد المشاريع الممولة، ويعود ذلك إلى سياسة الدولة التي تقدم تحفيزات لهذا القطاع وكذلك عدم حاجة هذا القطاع إلى تمويل ضخم وتقنيات متطورة، كذلك أنه يحظى باهتمام الشباب المستثمر خاصة وأنه لا يتطلب مؤهلات كبيرة (رخصة سياقة) وسهولة تسيير هذا النوع من المشاريع، ويليه قطاع الحرف وبعد ذلك الزراعة والصيد البحري تليه الصناعات الصغيرة ويتذيل الترتيب قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث إن هذه القطاعات تحظى باهتمام أقل من طرف الشباب، لأن هذا النوع من النشاطات يتطلب التكوين والخبرة.

وهو ما يثير التساؤل حول دور الوكالة في التكوين وفي توجيه أصحاب المشاريع نحو نشاطات تتوافق مع الاحتياجات الوطنية الأساسية ولاسيما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، ورفع نسبة الصادرات خارج المحروقات وتنويع الإنتاج الصناعي واستغلال الثروة البحرية. وبالتالي يمكن القول إن معظم التمويل المقدم من طرف الوكالة يتمحور حول قطاعي الخدمات والحرف وهذه القطاعات لا تلبي الغرض المطلوب من الدعم، بل يجب على الدولة الجزائرية أن تسعى إلى أخذ التدابير اللازمة وتقديم التحفيزات الجبائية للمستثمرين في قطاعي الزراعة والصناعة حتى تجذب إليهم اهتمامات أكبر، وبذلك تكوين قاعدة صناعية.

وكمحصلة لسنة 2016 في المتوسط، يتم تمويل 45 مشروعا في اليوم من قبل هذه الوكالة، ونسبة 66٪ من المشاريع الممولة من الشباب من التدريب المهني، 18٪ من المشاريع الممولة من الأكاديميين، 65٪ من المشاريع الممولة تبلغ قيمة الاستثمار فيها أقل من 5 ملايين دينار، وتمول 14٪ من المشاريع للنساء، 92٪ من المروجين الممولين تحت سن 35 سنة، وتمول 02٪ من المشاريع في مجال الإرشاد[23]. وهو ما يحرك معدلات البطالة بشكل إيجابي ولو بوتيرة منخفضة.

3- توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: يبين الجدول رقم (06) توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية 31 ديسمبر 2016:

الجدول رقم (06): توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

جنس المستفيد	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2016	المجموع
أنثى	12166	1502	2496	2211	2951	4477	3526	37189	29329
ذكر	74214	9132	18352	20430	39881	61335	39513	330791	262857
المجموع	86380	10634	20848	22641	42832	65812	43039	367980	292186

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات الوكالة على الموقع الرسمي للوكالة www.ansej.dz

يتبين من الجدول رقم (06) أن الجزء الأكبر من عدد المشاريع الممولة يعود إلى الذكور بنسبة (90%) والنسبة المتبقية (10%) للإناث، ومع ذلك ارتفع معدل المشاريع الممولة للنساء بشكل ملحوظ من 7٪ في المتوسط خلال الفترة (2010-2013) إلى 9٪ في 2014 و11٪ في 2015 و14٪ عام 2016. وهذا راجع إلى أن الوكالة لها امتيازات تجذب الذكور أكثر من الإناث ولأن مشاريع الذكور تتطلب تكاليف أكثر لذلك يتم الالتجاء لهذه الوكالة، بينما العنصر النسوي يلتجأ إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بشكل أكبر لطبيعة مشاريع تمويله.

المحور الثالث: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في استحداث مناصب الشغل وتخفيض البطالة

أولا- تقديم عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

1-إنشاء القرض المصغر في الجزائر: ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، حسب المنشور رقم **10** والمؤرخ في جويلية **1999** بالجزائر والمتعلق بتطبيق الإجراءات الخاصة بالقرض المصغر حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15000 نشاط في مختلف القطاعات، إلا أنه لم يعرف حينها النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها[24]. وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر" وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004[25]. ويتوجه القرض المصغر نحو ترقية الشغل الحر والشغل المنجز بمقر السكن وكذا نحو الحرف الصغيرة والتقليدية والمنتجة للسلع والخدمات وبتعبير آخر يتوجه نحو النشاطات التجارية المنتجة، ابتداء من النشاطات الموفرة للخدمة للمؤسسات الصغيرة، وهذا بقصد تغطية احتياجات كل الفئات التي تتوفر على قدرات في خلق نشاط لحسابها الخاص.

2- تعريف الوكالة الوطنية لتسيير جهاز القرض المصغر: تعتبر الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر الجهة المسؤولة عن تسير ومتابعة جهاز القرض المصغر في الجزائر، ولقد أعطيت لها جميع الصلاحيات اللازمة ضمن عدة نصوص تشريعية، وتنظيمية للقيام بالمهام المخولة لها. حيث وضعت الدولة الإطار العام للوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر والأسس المنظمة لها ضمن سلسة نصوص تشريعية، والتي تم نشرها سنة 2004.

3- إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير جهاز القرض المصغر: أنشئت الوكالة الوطنية لتسير جهاز القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424هـ الموافق لـ 22 جانفي 2004، كهيأة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة

وأوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطها إلى وزير التشغيل والتضامن الوطني، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، تهدف الوكالة إلى محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى النسوة[26].

4- تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير جهاز القرض المصغر: تملك الوكالة هيئة تحت اسم " صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة " الذي أنشِئَ بموجب المرسومين التنفيذيين 04-16 و05-02 المؤرخين في 2004/01/22 و2005/01/03. ويختص هذا الصندوق بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه بنسبة 85% من الديون المستحقة وفوائدها في حالة فشل المشروعات الممولة وتتمتع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالاستقلالية في ممارسة نشاطها، ووضعت تحت وصاية وزارة التشغيل والتضامن الوطني، ولديها نظام خاص بها لأجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي وذلك بإنشاء 49 تنسيقية ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن منها تنسيقيتين بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا المرافقة متواجدة على مستوى الدوائر[27].

5- مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تتمثل المهام الأساسية لهذه الوكالة في تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما، دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم، ومنح سلف بدون فائدة، وإبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم، وضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم. وبهذه الصفة تتكلف الوكالة الوطنية للقرض المصغر على وجه الخصوص بما يلي:[28]

- تشكيل قاعدة معطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز.
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية، وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.
- تنظيم المعارض الجهوية للعرض أو البيع للمنتجات الوطنية للقرض المصغر.
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

ثانيا- أنماط التمويل والامتيازات التي تمنحها الوكالة: تقدم الوكالة مايلي:

1- **أنماط التمويل التي تمنحها الوكالة وشروط التأهيل:** قبل التعرف على أنماط التمويل المختلفة التي تمنحها الوكالة يجب معرفة شروط التأهيل للحصول على قرض مصغر من الوكالة وعليه:

1-1- شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر من الوكالة: يستفيد من الإعانات المنصوص عليها في إطار القرض المصغر المواطنون الذين يستوفون الشروط المجتمعة في بلوغ سن 18 سنة فما فوق، وعدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة، وإثبات مقر الإقامة، وامتلاك شهادات تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب في إنجازه، وعدم الاستفادة من

مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات، والقدرة على دفع المساهمة الشخصية حسب الحالة من التكلفة الإجمالية للمشروع، والاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لطلب قرض بنكي، والالتزام بتسديد القروض ونسب الفوائد للبنك حسب الجدول الزمني، والالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة حسب الجدول الزمني المحدد[29].

1-2- أنواع التمويل التي تمنحها الوكالة: شهدت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عدة تعديلات متعلقة بصيغة التمويل ابتداء من 22 فيفري 2011، حيث اتخذ مجلس الوزراء قرارات هامة تقتضي تثمين أجهزة دعم إنشاء النشاطات ويتعلق الأمر بمجموعة من التعديلات المقترحة شملت بالخصوص النقاط التالية:

- رفع قيمة القروض بدون فوائد من المخصص لاقتناء المواد الأولية من 30.000دج إلى 100.000دج، وإلغاء المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والتي كانت تقدر ب (10%) وأصبحت الوكالة تتكفل بـ (100%) من قيمة المشروع.
- رفع قيمة القرض الموجه لاقتناء أدوات صغيرة وكذا المادة الأولية الضرورية لمباشرة النشاط من 400.000 دج إلى 1.000.000 دج في إطار التمويل الثلاثي.
- تخفيض المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر إلى (1%) بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي.
- رفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية التي تطبقها البنوك على القرض البنكي إلى (95%) في المناطق الخاصة (الجنوب والهضاب العليا).
- رفع السلفة بدون فوائد الموجهة إلى تكملة القرض البنكي في حالة اقتناء الأدوات البسيطة والمواد الأولية إلى (29%) من تكلفة النشاط.

وعموما تعتمد الوكالة في برنامج تمويلها على صيغتين من التمويل انطلاقا من سلفة صغيرة إلى قروض معتبرة تستدعي تركيبة مالية مع إحدى البنوك والصيغتان هما كما يلي:[30]

أ- **التمويل الثنائي:** ويكون بين الوكالة والمقترض تتراوح قيمته بين 100.000 دج بدون فائدة وتصل قيمته إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، ممنوحة للمقترض من أجل شراء مواد أولية ويتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهرا. ويوضح ذلك الشكل التالي:

ب- التمويل الثلاثي: ويكون بين الوكالة والمقترض وتدخل طرف ثالث هو البنك حيث لا تتعدى قيمته 1.000.000 دج من أجل اقتناء عتاد صغير ومواد أولية لازمة لإنشاء مؤسسة، ويتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهر (من سنة إلى 5 سنوات)، ويقسم كما يلي: المساهمة الشخصية (1%)، قرض بدون فائدة من الوكالة (29%)، قرض بنكي (70%)، تخفيض على الفوائد من (5%) إلى (20%) من نسبة الفائدة للبنوك حسب الحالات، وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

2- **المساهمات والامتيازات التي تمنحها الوكالة:** تنقسم إلى خدمات مالية وأخرى غير مالية والمتمثلة فيما يلي:

2-1- الخدمات المالية: وتتمثل فيما يلي: القرض البنكي والذي يتم ضمانه من طرف صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، حيث يمنح دون فوائد والتي تتحملها الخزينة العمومية وتختلف حسب قيمة الاستثمار وموطنه، يمنح تأجيل لمدة ثلاث سنوات لتسديد قرض الوكالة، ومنح أجل أقصاه سنة للمستفيدين لتسديد فائدة القرض البنكي، إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات، إعفاء من

الرسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة 3 سنوات، تعفى من رسم نقل الملكية الاقتناء العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية، إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولين، يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء، تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي: السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70٪، السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪، السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪، تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5٪.

2-2- الخدمات غير المالية: وتشمل ما يلي: المرافقة والدعم والمساعدة التقنية على إنشاء الأنشطة ومرافقة مجانية أثناء التنفيذ، الاستفادة من التكوينات في مجال تسيير المؤسسة والمشاركة في الصالونات والمعارض التي تنظمها الوكالة، التكوين في كيفية إنشاء المؤسسات، والتسيير الأحسن لها وهذا في إطار التعاون مع مكتب المنظمة الدولية للعمل، تكوين في مجال التعليم المالي العام، اختيار المصادقة على المكتسبات المهنية، الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع، مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط. متابعة جوارية جدية، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها، دورات تكوينية لإنشاء و/أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة والتربية المالية اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات متخصصة والمخولة، معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر، وضع موقع في الانترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

ثالثا- تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها إلى غاية 2016/11/31:

1- **إحصائيات القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط وجنس المستفيد:** يوضح الجدول رقم (07) توزيع طلب القروض على المستوى الوطني حسب جنس المستفيد وقطاع النشاط للمستفيد وتتمثل في الآتي:

2- الجدول رقم(07): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط وجنس المستفيد إلى غاية 2016/11/30 للوكالة

حسب قطاعات النشاط			حسب جنس المستفيد		
البيان / القطاعات	عدد السلف	النسبة المئوية	الجنس	عدد السلف	النسب المئوية
الزراعة	110 813	%22،14	النساء	*484 339*	*% 17،62*
الصناعة الصغيرة	299 421	%42،38	الرجال	*294 686*	*% 83،37*
البناء والأشغال العمومية	66 398	%52،8			
الخدمات	163 269	%96،20			
الصناعة التقليدية	135 470	%39،17			
تجارة	2 933	%38،0			
الصيد البحري	721	%09،0			
المجموع	779 025	%100	المجموع	562.310	% 100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz

نلاحظ من الجدول رقم (07) أن عدد القروض الممنوحة كان الجزء الأكبر منها من نصيب النساء (62.17 %) وبالنسبة للقطاعات كانت الأفضلية لقطاع الصناعات الصغيرة باستحواذه على نسبة (38.42 %) ويعود ذلك إلى أن المبالغ المسموح بها في إطار الوكالة صغيرة وتتماشى مع هذا النوع من الأنشطة مع رغبة المستفيدين فيها، ثم قطاع الخدمات والذي يفضله العديد من المستفيدين نتيجة قلة التكلفة وعدم تطلبه لخبرة واسعة للدخول إليها، ومن بعدها الصناعات التقليدية والتي في معظمها تستهوي النساء الماكثات بالبيوت والتي تكون لديهن الرغبة في ممارسة نشاط قريب من إمكانياتهن العملية في كل منطقة كما يلجأ لها العديد من الحرفيين الرجال أيضا، ثم تأتي الزراعة وبعدها البناء والأشغال العمومية بدرجات أقل على الترتيب.

3- إحصائيات القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في الوكالة: تتمثل في مايلي:

الجدول رقم(08): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في الوكالة إلى غاية 2016/11/30

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة حسب برامج
عدد القروض بدون فوائد لشراء المواد الأولية سنة	702 764	%21،90
عدد القروض بدون فوائد لإنشاء مشروع	76 261	79%،9
المجموع	779 025	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz

نلاحظ من الجدول رقم (08) أن عدد القروض الممنوحة كان الجزء الأكبر منها خاصا بشراء المواد الأولية (21،90%) وبالنسبة عدد القروض بدون فوائد لإنشاء المشروع فكانت نسبته ضئيلة مقارنة بالسابقة (79،9%). حيث يخدم القرض المصغر نشاطات اقتصادية صغيرة بفضل نوع من الدعم فلا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على "الاعتماد على النفس"،"المبادرة الذاتية" و"على روح المقاولة". لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة منه. والاهتمام بالنوع الأول من القروض هو نتيجة وجود فترة إعفاء من التسديد تقدر بثلاثة أشهر على أن تسدد السلفة على 04 أقساط وفق جدول زمني محدد على مدة 12 شهر أي سنة.

3- إحصائيات توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم: تتمثل في مايلي:

الجدول رقم(09): توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم إلى غاية 2016/11/30

مستوى التعلم	العدد	النسبة
دون المستوى	126 852	%28،16
متعلم	12 388	%59،1
ابتدائي	118 214	%18،15
متوسط	387 360	%72،49
ثانوي	102 285	%13،13
جامعي	31 926	%10،4
المجموع	777 025	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz

نلاحظ من الجدول رقم (09) أن الحاصلين على قروض الجهاز الأكبر نسبة هم من ذوي التعليم المتوسط بنسبة (72،49%)، تليها فئة دون المستوى ثم الابتدائي والثانوي بنسب أقل على الترتيب، أما في ما يتعلق بفئتي المتعلم والجامعي فتوجههم للجهاز أقل، وذلك كون الوكالة الوطنية للقرض المصغر أنشئت أساسا في خطوة للبحث عن التكامل الاقتصادي والاجتماعي للفئة المستهدفة عن طريق إنشاء أنشطة إنتاج السلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية. كما يغطي هذا النوع من القروض تمويل حيازة العتاد الصغير والمواد الأولية وتغطية المصاريف الأساسية لإطلاق النشاط. في مقابل استيفاء الراغبين في الاستفادة من القرض المصغر لمجموعة من الشروط المتعلقة بعامل السن والخبرة وكذا مستوى المساهمة الشخصية، وهذه الشروط تتماشى أكثر مع الفئات ذات النسبة الأكبر من المتوسط ودون المستوى.

4-حصيلة التمويل للفئات الخاصة: تتمثل في مايلي:

الجدول رقم(10): توزيع القروض الممنوحة للفئات الخاصة إلى غاية 2016/11/30

الفئات	التمويل		
	النساء	الرجال	المجموع
الأشخاص ذوي إعاقة	526	946	472 1
المحبوسين المفرج عنهم	56	551 1	610 1
ضحايا المأساة الوطنية	171	223	394
المرشحين للهجرة غير الشرعية	9	86	95
الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / السيدا	61	2	63
المهاجرين غير الشرعيين العائدين	0	742	742
المجموع	**826**	**550 3**	**376 4**

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz

نلاحظ من الجدول رقم (10) أن الوكالة الوطنية للقرض المصغر استطاعت مرافقة هذه الفئات من خلال تميز الوكالة بوجود خلايا مرافقة على مستوى الدوائر، حيث يحصل المواطنون على التوجيه والمرافقة، وقد ارتأت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى عقد اتفاقيات منها: اتفاقية بين الوكالة والفيدرالية الجزائرية للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى الأيام الإعلامية داخل مراكز إعادة التربية، والأبواب المفتوحة حول الجهاز في اليوم الوطني للمعاقين... لذلك فجهاز القرض المصغر يعد آلية للإدماج الاجتماعي والاقتصادي لكل شرائح المجتمع وعلى الجميع استغلالها للمشاركة في التنمية.

رابعا- إحصائيات نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التوظيف وخلق فرص عمل إلى غاية 2016/11/30

إن مكافحة البطالة وإيجاد سبل لمواجهتها أهم التحديات الأساسية التي تقوم بها الحكومات لرفع المستوى الأدنى لاقتصادياتها، وفي الجزائر شهدت الفترة ما بعد سنة 2005 تحسنا في الأوضاع الاقتصادية، ويعود ذلك أساسا إلى الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته بحيث تم تسجيل معدلات نمو لا بأس بها وتوافر احتياطيات صرف هامة وتحكم في معدلات التضخم وتسديد كل الديون الخارجية، بالإضافة إلى عودة السلم والاستقرار واستكمال المسيرة التنموية بالشروع في برامج استثمارية عمومية وخاصة، إلى غاية ظهور أزمة أسعار البترول مؤخرا والتي أثرت سلبا على الجزائر نتيجة اعتمادها على عائداته بنسبة كبيرة، ومع ذلك فالوظائف التي أنشئت منذ إنشاء

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية نهاية شهر نوفمبر 2016 كان يقدر بـ 1.168.540 وظيفة حيث بقيت في تزايد مستمر خلال معظم السنوات منذ إنشاء الجهاز.

الجدول (11): نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التوظيف إلى غاية 2016/11/30

السنوات	معدل البطالة (%)	العدد الإجمالي للعاملين (عامل)	عدد الوظائف المحدثة من طرف الوكالة (وظيفة)	نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف (%)
2005	%15.30	8.044.220	4.994	%0.06
2006	%12.30	8.868.804	33.331	%0.43
2007	%13.8	8.594.243	25.847	%0.74
2008	%11.3	9.146.000	63.148	%1.39
2009	%10.2	9.472.000	91.101	%2.30
2010	%10.0	9.735.000	77.934	%3.04
2011	% 10.0	10661000	161.417	%4.29
2012	% 11.0	11.423.000	219.641	%5.93
2013	% 9.8	11.964.000	166.053	%7.05
2014	% 10.60	11.453.000	176.315	%8.90
2015	% 11.58	10.594.000	126.152	%10.81
2016	% 11.3	11.932.000	22.607	%9.79
المجموع	–	–	1.168.540	–

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع الالكتروني www.ons.dz وإحصائيات ANGEM على الموقع الالكتروني: www.angem.dz.

يوضح الجدول رقم (11) نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التوظيف منذ إنشائها حيث كان العدد الإجمالي للوظائف المحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها إلى غاية نهاية سنة 2016 وبالتحديد يقدر بـ **1.168.540** وظيفة، فلقد تمكن برنامج الإنعاش الاقتصادي من تغيير سوق العمل، فمجمل مخصصاته المالية وجهت لإنعاش القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل حيث تم خلاله تقليص معدل البطالة الذي انخفض إلى (10.6%) سنة 2014، في حين ارتفعت سنة 2015 بنسبة 0.98% نتيجة حالة الركود الاقتصادي التي تشهدها البلاد وتراجع خلال سنة 2016 ليبلغ 11.3% لكن بوتيرة جد منخفضة تقدر بـ 0.10% لتبقى بذلك معدلات البطالة في مستويات عالية متجاوزة عتبة 11% المسجل خلال سنة 2012.

في حين تعود النتائج الإيجابية المسجلة في مجال خلق مناصب العمل وتقليص البطالة خلال الفترة (2005-2014)، للأثر البالغ لارتفاع أسعار النفط على تحسين الوضع الاقتصادي، وكذلك تحسن الوضعية الأمنية للبلاد التي ساعدت على الاستقرار السياسي وتحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وقد ساهمت فيه بقدر كبير المجهودات المعتبرة التي بذلتها الدولة عن طريق مجموعة من الأجهزة لتشغيل الشباب من جهة (الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، ومن جهة أخرى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة للتكفل بالعمال الذين تم تسريحهم من مناصب شغلهم وأجهزة التشغيل المؤقت وكذلك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وذلك تماشيا مع الإصلاحات[31]. وهو ما يبينه الشكل رقم (02) كالتالي:

الشكل رقم (02): معدلات البطالة ونسبة مساهمة الوكالة في التوظيف بالجزائر من 2005 إلى غاية 2016/11/30

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (11).

إن نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف حسب ما تشير إليه الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (11) أعلاه تؤكد أن نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف الإجمالي قد انتقلت من 0.06% لسنة 2005 إلى **9.79**% سنة 2016، وبذلك فالإحصائيات تؤكد كذلك إلى أن مجهودات الوكالة في توفير مناصب العمل قد ساهمت ولو بشكل ضئيل في تخفيض معدل البطالة في الجزائر الذي انتقل من 15.30% سنة 2005 إلى 11.30% سنة 2016 ليستقر عند 11.7% في نهاية سنة 2017، من خلال امتصاص بطالة الفئات المستهدفة من قبل الوكالة الوطنية للقرض المصغر.

ومن خلال مجموع الوظائف المستحدثة نلاحظ أن الوكالة تعد فرصة يتم توفيرها لأصحاب المشاريع الصغيرة وأداة مثلى لتخفيض نسب البطالة حتى ولو كانت بنسب بسيطة مقارنة بمعدلات البطالة الموجودة، وتعمل الوكالة على توفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة مثل النساء الماكثات في البيوت وهذا في إطار تضامن وطني على شكل منتوج مالي، بقصد النهوض بالطبقتين الفقيرة والوسطى وتخفيض معدلات البطالة إلى أدنى معدل ممكن، بوتيرة متزايدة تدريجيا.

خاتمة

البطالة ليست مشكلة حديثة أو مستحدثة بل هي قديمة قدم الأنظمة الاقتصادية وعلم الاقتصاد فلقد كانت ولازالت من أكبر المشكلات التي تواجه الحكومات وإن الحل يعتمد ويتمحور حول النمو الاقتصادي الكفيل بإيجاد المزيد من الوظائف وبالتالي رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية، فالتفاقم في مشكلة البطالة يعني التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه. وإن الحل الدائم لمشكلة البطالة يتطلب تنمية حقيقة شاملة وذلك بالنظر إلى عنصر العمل على أنه طاقة يجب أن تستغل وليس على أنه مشكلة، حيث إن هذا التوجه ينبهنا إلى الحاجة المستمرة إلى الاستثمار في رأس المال البشري الذي يمثل ضرورة حتمية للنمو المستقبلي والتنافسية العالمية، وبالتالي لمعالجة مشكلة البطالة يجب التحول من الحلول الجزئية إلى التوجه الشامل والبحث عن نسيج متكامل من المؤسسات الناجحة في مختلف المجالات. وتعتبر مشكلة التمويل إحدى أكبر العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبهدف تنمية وترقية هذا القطاع تقوم معظم الدول باختلاف مستويات تقدمها بالبحث عن سبل وآليات وإنشاء هياكل ومؤسسات تختص بدعمه، والجزائر من بين هذه الدول.

واعتمدت الجزائر من أجل التخفيف من ظاهرة البطالة وخلق فرص للعمل إلى تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من الهياكل والهيئات التي تسعى من خلالها إلى إصلاح الاختلالات والمشاكل التي تقلل من كفاءة وفعالية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني. في إطار تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وبغرض استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل والمتخرجين من جميع الأطوار التعليمية، تقوم الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب كأحد أهم هياكل الدعم التي أنشأتها الجزائر من أجل التخفيف من تفاقم ظاهرة البطالة إلى تقديم مختلف أشكال الدعم منذ بداية نشاطها، وكذلك الشأن بالنسبة للوكالة الوطنية للقرض المصغر بمختلف فروعه الولائية.

وتضمنت الخاتمة مجموعة من النتائج والتوصيات كمايلي:

أولا- نتائج الدراسة: مما سبق يمكن إدراج العديد من النتائج من بينها:

- إن الحل الدائم لمشكلة البطالة يتطلب تنمية حقيقة شاملة وذلك بالنظر إلى عنصر العمل على أنه طاقة يجب أن تستغل وليس على أنه مشكلة، حيث إن هذا التوجه ينبهنا إلى الحاجة المستمرة إلى الاستثمار في رأس المال البشري الذي يمثل ضرورة حتمية للنمو المستقبلي والتنافسية العالمية، وبالتالي لمعالجة مشكلة البطالة يجب التحول من الحلول الجزئية إلى التوجه الشامل. وتعتبر مشكلة التمويل من إحدى أكبر العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبهدف تنمية وترقية هذا القطاع تقوم معظم الدول باختلاف مستويات تقدمها بالبحث عن سبل وآليات وإنشاء هياكل ومؤسسات تختص بدعمه، والجزائر من بين هذه الدول.

- تقوم الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب كأحد أهم هياكل الدعم التي أنشأتها الجزائر من أجل التخفيف من تفاقم ظاهرة البطالة إلى تقديم مختلف أشكال الدعم منذ بداية نشاطها وكذلك الشأن بالنسبة للوكالة الوطنية للقرض المصغر فالجهاز يساعد على خلق ديناميكية وبعث نفس جديد على المستوى المحلي، والتلاحم الاجتماعي بمساعدة وزارة التضامن الوطني والأسرة وهو ما يصب في إطار إنعاش المخطط الوطني لتطوير المقاولاتية من جهة ويحقق نوعا من التوازن بين المدن والأرياف من جهة أخرى. مما يؤكد آراء الخبراء الاقتصاديين على أن إنعاش الشغل لن يتطور إلا بدعم وتحفيز القطاع الخاص وهو ما يبقى رهينا بمدى ميل الفاعلين الاقتصاديين إلى الاستثمار، وكذا قدرة الهياكل والأجهزة على تعبئة الفاعلين والناشطين الاقتصاديين حول هذه الأهداف من خلال تنمية المبادرات المقاولاتية لدى الشباب الحامل للمشاريع التي تحتاج إلى الدعم المالي والمرافقة التقنية، وذلك بهدف ضمان تطوير وضعية سوق العمل بالجزائر . وقد استطاعت السياسة التشغيلية الوطنية أن تقلص من حجم البطالة، لكنها لم تحقق متطلبات وآفاق الجيل الجديد(خريجي الجامعات، التكوين المهني) الأمر الذي يدفع بالكثير منهم بالاتجاه إلى السوق غير الرسمي والدخول في الأعمال والوظائف غير الرسمية.

- المؤسسات المستفيدة من الوكالات الداعمة في الجزائر إن لم تجد المرافقة اللازمة والمتابعة أثناء وبعد الإنشاء من قبل الجهات المعنية فذلك حتما سيؤدي إلى اندثار هذه المشاريع وإفلاسها ومن ثم التأثير في مجموع النسيج المؤسساتي بشكل عام، لأن الحصول على التمويل اللازم لإقامة نشاط يستلزم قوة متابعة ومرافقة خلال كل المراحل حتى تضمن هذه المشاريع استمرارها ونجاحها. ومن ثم حل معادلة البطالة وتشغيل الشباب ليس كعائق يتعين العمل على تجاوزه وإنما فرصة وبديل حقيقي للرفع من قيمة الموارد البشرية المحلية، حيث إن فعالية اقتصاد الدول أصبحت تقاس بمستوى اليد العاملة المؤهلة المشتغلة فيه الأمر الذي ينعكس إيجابيا على الإنتاجية ونوعية السلع والخدمات، ومن ثم على معدلات البطالة الحقيقية لا البطالة المقنعة، فكل التمويل المقدم من طرف

الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب يرتكز حول قطاعي الخدمات والصناعات الصغيرة أو الحرفية وهذه القطاعات لا تحتاج يدا عاملة كثيفة، لذلك سعت الدولة من خلال خطط عمل هذه الهيئات الداعمة لزيادة تشجيع الشباب الجزائري على إنشاء مشاريع خاصة وإعطاء الأولوية للاستثمارات ذات الطابع الإنتاجي والزراعي لاعتمادها على يد عاملة كثيفة.

ثانيا- توصيات الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح بعض التوصيات كمايلي:

- رغم النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها في خلق فرص العمل في الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والوكالة الوطنية للقرض المصغر، نلاحظ أن هذه الإجراءات لا تستجيب أو ترتقي في كل الأحوال إلى المستوى المطلوب لذلك وجب على السلطات العمومية الجزائرية الوقوف أمام النقائص الموجودة والناتجة عن غياب إستراتيجية واضحة وسياسة رشيدة متبعة للنهوض بهذه الأجهزة كي تلعب دورها الاقتصادي الفعال واستقطاب أكبر عدد من الشباب.

- ضرورة خلق دورات تكوينية لتمكين أصحاب المشاريع للاستفادة من تقنيات التسيير وكيفية إنجاح مثل هذه المشاريع بالإضافة إلى رفع روح المقاولتية لديهم. وإصلاح المنظومة التعليمية حتى تتماشى واحتياجات سوق العمل إلى جانب ضرورة تكثيف البرامج التدريبية في مختلف التخصصات حتى يكون الطالب مستعدا للعمل عند تخرجه، والعمل على تشجيع مراكز التكوين والتدريب المهني.

- وضع أجهزة للرقابة والمتابعة وكذلك خلق بنك للمعلومات يقوم بجمع كافة المعطيات والإحصائيات عن سير عمل هذه الوكالات المتفرعة عن الوكالات الوطنية عبر كامل ولايات الوطن، بما يضمن تحقيقها لأهدافها وأولوياتها، ويبعدها عن سلبيات البيروقراطية الإدارية.

- وبصفة عامة تعد ظاهرة البطالة في الجزائر وعلى وجه الخصوص في أوساط الشباب من التحديات الراهنة، لما يترتب عنها من نتائج سلبية، وهذا ما يتطلب التزاما سياسيا للقضاء على البطالة كأولوية وطنية لرفع مستوى العمالة الكمي والنوعي في الوطن، هذا كله يعتمد على مدى نجاعة وصلاح الإجراءات والترتيبات التي اعتمدتها الدولة في مكافحة هذه الظاهرة والعمل على تطويرها. ومن أجل بيان أهمية الدور الذي تلعبه هذه الإجراءات والترتيبات ومدى تحقيقها لنتيجة إيجابية في تنشيط سوق العمل في الجزائر يجب إبعاد عملية التشغيل والتوظيف في بلادنا على الحسابات والتوجهات السياسية دون الاعتماد على معايير وضوابط اقتصادية أو اجتماعية نابعة عن تشخيص فعلي لظاهرة البطالة. وبالتالي المساهمة في التقليل من نسب البطالة المرتفعة وتنشيط الاقتصاد الجزائري بإستراتيجيات تنويع اقتصادي مدروسة وجادة للوصول لما لا إلى نسب متدنية من البطالة، وبمعدلات حقيقية تعكس مناصب عمل قارة ودائمة قادرة على تقديم القيمة المضافة الفعلية.

الهوامش والمراجع

1- مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 183.

2- يسري أحمد عبد الرحمان، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 205.

3- مصطفى يوسف الكافي، مبادئ وتطبيقات الاقتصاد الكلي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 30.

4- ابن سالم عبد الرؤوف، دور الوكالة الوطنية للتشغيل في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر (2000-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر (03)، 2011، ص ص: 70-71.

5- بوشعور راضية، ديدوح شكرية، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ملتقى حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات في الدول النامية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، يومي 04 و05 ديسمبر 2006، ص: 06.

6– ابن عاشور ليلى، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص: 62.

7– مساحل فاتح، شعباني لطفي، آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي، 04 و05 ديسمبر 2006، ص: 08.

8– بن عاشور ليلى، مرجع سابق، 2008، ص: 66.

9– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة العامة العادية، ديسمبر 2004، ص: 120.

10– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2004، ص ص: 113–114.

11– قناة النهار، على الرابط الالكتروني:
https://www.youtube.com/watch?v=bzdUfsZkYIY (consulté le 27/01/2018)

12– الجزيرة نت، استمرار–البطالة–وأزمة–سوق–العمل–بالجزائر، على الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/5/15/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7% (consulté le 01/02/2018)

13– الحرة، التقشف في الجزائر حل للأزمة أو تبعية النفط، على الموقع الالكتروني:
https://www.alhurra.com/a/is-austerity-in-algeria-the-solution-to-the-econiomic-crisis-/317677.html (consulté le 25/01/2018)
*- ANSEJ: Agence Nationale de Soutien à l' Emploi des Jeunes.

14– البطالة في الجزائر، على الرابط الالكتروني:
http://www.aps.dz/ar/economie/51295-7-11-2017 (consulté le 27/01/2018)

15– ارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من 12 بالمائة خلال أبريل 2017، على الرابط الالكتروني:
http://www.aps.dz/ar/economie/46550-12-2017 (consulté le 29/12/2017)

16– الجزيرة، البطالة في الجزائر ما وراء أرقام الحكومة، على الرابط الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/5/4/ (consulté le 29/12/2017)

17– المرسوم التنفيذي 03–288، الجريدة الرسمية عدد 54، المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96–296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المواد 2 و3 و4.

18– قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص: 71. بحث منشور.

19– المرسوم التنفيذي 03–288، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 54، الصادرة بتاريخ 06 سبتمبر 2003، المادة (06).

20– الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: www.ansej.dz، تاريخ التصفح: 21 ديسمبر 2017.

21– الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب www.ansej.dz، تاريخ التصفح: 21 ديسمبر 2017.

22– بن يعقوب الطاهر، مهري آمال، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ansej) من حيث التمويل والإنجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، خلال الفترة (2001–2014)، جامعة سطيف (1)، يومي 11، 12 مارس 2013، ص ص: 9–10.

23– الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الرابط الالكتروني: www.ansej.dz، تاريخ التصفح: 21 ديسمبر 2017.

24– الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الرابط الالكتروني: www.angem.dz، تاريخ التصفح: 21 ديسمبر 2017.

25– المرسوم التنفيذي رقم 04 – 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والذي بموجبه تم إنشاء l'ANGEM، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06 سنة 2004.

26– المرسوم التنفيذي 14/04، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 06، الصادرة في 25 جانفي 2004، ص: 08.

27– نفس الموقع السابق.

28– المرسوم التنفيذي 04/، الجريدة الرسمية، المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قوانينها الأساسية، المادة رقم (05).

29– المرسوم التنفيذي 15/04، الجريدة الرسمية، المؤرخ في 22 جانفي 2004، يحدد شروط الإعانة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواه. المادة رقم02.

30– الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الرابط الالكتروني: www.angem.dz، تاريخ التصفح: 21 ديسمبر 2017.

31– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2004، ص ص: 113– 114.